حركة الأحداث

إصدار إلكتروني، يهتم بمتابعة الأحداث الطارئة والمهمة إقليميًا ودوليًا، عبر وضع كل حدث في إطاره الحركي الخاص به، من حيث العوامل الممهدة له، وعناصره، واحتمالات تطوره، وقد بدأ المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في نشر "حركة الأحداث" منذ عام 1990، كأحد أقسام مجلة "أوراق الشرق الأوسط".

الإشراف العام

لواء. طارق عبد العظيم

الإشراف التنفيذي

لواء. أشرف لبيب

التحرير

أ. أحمد شعيشع

الإعداد

د. حسين البحيري

الإخراج الفني

أ. سارة جمال

معلومات الاتصال:
العنوان: ١ ش قصر النيل - القاهرة - الدور الثاني.
التليفون: ٢٥٧٧٠٠٤١ - ٢٥٧٧٠٠٤٢ - ٢٥٧٦٣٨٦٦
فاكس: ٢٥٧٧٠٠٦٣
ص.ب: ١٨ باب اللوق - القاهرة - ١١٥١٣
البريد الإلكتروني: ncmes@ncmes.org

تفاعلات مُعقدة:
إشكاليات تحقيق الاستقرار في الصومال

مقدمة:

تشهد الصومال حالة من الحراك السياسي في الوقت الراهن، حيث قام الرئيس "حسن شيخ محمود" وحكومته برئاسة "حمزة بري" بعددٍ من الإجراءات السياسية والدستورية التي يرون أنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، غير أن هذه الإجراءات قد أثارت انتقادات داخلية وتصاعد لأنشطة المعارضة السياسية، سواء من قبل بعض الأحزاب السياسية والشخصيات العامة أم من قبل ولايتي "جوبا لاند" و"بونتلاند"، لا سيما فيما يتعلق بإشكالية إجراء الانتخابات القادمة مطلع عام 2026 وفقًا للنظام الانتخابي الجديد القائم على التصويت المباشر.

د. حسين البحيري، مدير برنامج الدراسات الإفريقية بالمركز.

أولًا: التجاذبات السياسية:

اتخذ الرئيس "حسن شيخ محمود" بعض الإجراءات بهدف تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، وذلك كما يلي:

١- الدعوة لحوار وطني موسع، في محاولة لاحتواء المعارضة، حيث دعا الرئيس "حسن شيخ محمود" لإجراء "منتدى المشاورات الوطنية لقادة المجتمع المدني والسياسي" يوم ١٥ يونيو ٢٠٢٥، وذلك من أجل بناء توافق واسع النطاق حول الأولويات الرئيسة لبناء الدولة، بما في ذلك الأمن الوطني، ومكافحة الإرهاب، والتحول الديمقراطي، والعمليات الانتخابية، واستكمال الدستور، والوحدة الوطنية، والمصالحة الوطنية، ويسعى الرئيس الصومالي من وراء ذلك إلى تشكيل جبهة وطنية داخلية مؤيدة له ولما يتخذه من سياسات وإجراءات، وفي هذا الإطار فقد اجتمع الرئيس مع عدد من قادة الأحزاب السياسية المسجلة، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن شخصيات سياسية مرموقة سبق أن تولت مناصب قيادية في الدولة.

٢- تأسيس حزب سياسي جديد، استعدادًا للانتخابات القادمة في عام ٢٠٢٦، وقد أُطلق عليه اسم "حزب العدالة والتضامن"[١]، ويضم قادة الحكومة الفيدرالية وقادة الولايات الإقليمية، باستثناء رئيسي بونتلاند وجوبا لاند، وجاء الإعلان عن هذا الحزب بالتزامن مع مرور ٣ سنوات على تولي "محمود" رئاسة البلاد، وفي إطار مساعيه لإيجاد ظهير سياسي له يمكن الاعتماد عليه لخوض السباق الانتخابي القادم، وفي ظل ما أثاره تأسيس هذا الحزب من ردود فعل متباينة داخل الصومال ما بين مؤيد ومعارض له، فإن الحزب الجديد يمكن اعتباره أداة مزدوجة الغرض، حيث تهدف إلى تعزيز مساعي إعادة انتخاب الرئيس من جهة، وفي نفس الوقت تجاوز النظام السياسي الصومالي التقليدي القائم على التوافق، والذي غالبًا ما يشهد اتحاد نخب المعارضة ضد الحكام الحاليين من جهة أخرى.

٣- تعديل قوانين الانتخابات، فمن أولى الإجراءات التي قام بها الرئيس لإعادة تشكيل المشهد السياسي في الصومال، هو تعديل قانون الانتخابات الذي كان يعتمد على المحاصصة القبلية، وصياغة قانون

١ تم تأسيس هذا الحزب في مايو ٢٠٢٥، بقيادة الرئيس «حسن شيخ محمود»، والذي اختير كمرشح للحزب في انتخابات عام ٢٠٢٦، ويضم الحزب في عضويته قيادة الحكومة الفيدرالية وقادة الولايات الإقليمية باستثناء رئيسي بونتلاند وجوبا لاند، وجرى انتخاب عدد من النواب لرئيس الحزب، أبرزهم رئيس الوزراء "حمزة عبدي بري"، وقد تم الإعلان عن الحزب في مناسبة حضرها كبار المسئولين الحكوميين، ويهدف الحزب إلى الإصلاح السياسي وتعزيز العدالة والوحدة الفيدرالية.
للمزيد، انظر: «رئيس الصومال يطلق حزبا سياسيا جديدا»، الصومال الجديد. ١٤ مايو ٢٠٢٥. متاح على https://shorturl.at/I5quM

جديد يقوم على التصويت المباشر للناخبين والذي تم إقراره في البرلمان الصومالي في شهر نوفمبر ٢٠٢٤، حيث يرى الرئيس ومؤيدو القانون أنه يُعد خطوة مهمة لتعزيز التحول إلى نظام ديمقراطي، كما يُسهم في تعزيز العلاقات الثنائية للصومال مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا سيما الذين يميلون إلى تعزيز المشاركة الجماهيرية لترسيخ الديمقراطية في البلاد، غير أن القانون الجديد قد لاقى معارضة من قبل بعض النُخب في ولايتي بونتلاند وجوبا لاند بالإضافة إلى عدد من الشخصيات العامة، من منطلق أن القانون الجديد يصعب تطبيقه في ظل تراجع الأوضاع الأمنية بسبب تصاعد أنشطة حركة الشباب الإرهابية.

٤- تدوير المناصب الأمنية، اعتمد الرئيس على سياسة تدوير المناصب الأمنية المهمة خلال الفترة الأخيرة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: إعادة تعيين "مهد محمد صلاد" (٤٥ عامًا)، رئيسًا لوكالة الاستخبارات والأمن الوطني، خلفًا للرئيس السابق المنتهية ولايته "عبد الله محمد علي" المعروف بـ "سنبلوشي"، وقد سبق لصلاد تولي هذ المنصب خلال الفترة من مايو ٢٠٢٢ إلى أبريل ٢٠٢٤، وقدم استقالته للترشح لرئاسة ولاية "جالمودوج"، إلا أنه لم ينجح في هذا الأمر، كما سبق للرئيس "محمود" إعادة تعيين الجنرال "أودوا يوسف راجح" قائدًا للجيش بعد سنوات من الإقالة، إذ سبق تعيينه في نفس المنصب خلال الفترة من أغسطس ٢٠٢٠ إلى يونيو ٢٠٢٣، ومن الواضح أن هذه الخطوات تهدف إلى تحقيق الإصلاح والاستقرار المؤسسي ولاستعانة بذوي الخبرة بما ينعكس على الأداء الأمني والعسكري في ظل تصاعد أنشطة حركة الشباب في مقديشيو خلال الفترة الأخيرة، ومع ذلك، فقد أثيرت تساؤلات في الداخل الصومالي حول عدم تجديد الدماء والاستعانة بشخصيات جديدة داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية.

في المقابل، أثارت الإجراءات والسياسات التي اتخذها الرئيس الصومالي بعض الانتقادات من قبل المعارضة، وهو ما عكسته ردود الأفعال التالية:

١- رفض المشاركة في الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس وأدى إلى تأجيل انعقاد أولى جلساته التي كانت مقررة أن تُعقد يوم ١٥ يونيو ٢٠٢٥، وقد أرادت المعارضة من هذه الخطوة الضغط على الرئيس "محمود" للاستجابة لمطالبهم المتمثلة في إنشاء منصة جديدة للتشاور الوطني والعودة للعمل بدستور عام ٢٠١٢، وإيصال رسالة بأن عدم مشاركتهم في هذا الحوار سوف يؤدي إلى إضعاف شرعية مخرجاته، لا سيما أن نجاح الحوار يعتمد على مشاركة كافة الأطراف السياسية بالبلاد.

٢- عقد اجتماعات بمشاركة كبار السياسيين المعارضين الصوماليين بالعاصمة مقديشيو[١]، من أجل مناقشة الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، والخلافات القائمة بين الحكومة والمعارضة في قضية الانتخابات، بالإضافة إلى دعوة بعض أعضاء البرلمان الصومالي علنًا الرئيس "حسن شيخ محمود" إلى تقديم استقالته، ومبرراتهم في ذلك ما يلي:

١ من أبرزهم: الشيخ «عبد القادر معلم نور» المرشح الرئاسي وزعيم حزب «سمدون»، والرئيس الأسبق «شريف شيخ أحمد» ورئيسي الوزراء السابقين «عمر عبد الرشيد علي شرماركي» و«حسن علي خيري»، ورئيس البرلمان السابق «شريف حسن شيخ آدم» ووزير الخارجية السابق «أحمد عيسى عوض» والنائب «عبد الرحمن عبد الشكور» بالإضافة إلى أعضاء أخرين في البرلمان الصومالي.

- **مبررات تتعلق بالسياسات الداخلية:** تجاوز الرئيس صلاحياته وسلطاته، ورفض تعديل قانون الانتخابات (وهو ما دفع رئيس ولاية جوبا لاند "أحمد مادوبي" لإجراء انتخابات رئاسية بالولاية وفقًا للنظام الانتخابي القديم)، هذا إلى جانب أسباب تتعلق بتصاعد أنشطة التنظيمات الإرهابية في البلاد (داعش في بونتلاند – القاعدة في الولايات الجنوبية).
- **مبررات تتعلق بالسياسة الخارجية:** تتعلق بتوقيع اتفاقيات سرية مع دول أجنبية، دون الكشف عن تفاصيلها، مثل توقيعه اتفاق المصالحة مع إثيوبيا في شهر ديسمبر ٢٠٢٤، برعاية تركية، وما ترتب على ذلك من منح إثيوبيا تسهيلات ومزايا للوصول إلى البحر الأحمر، والتغير في مواقف الرئيس بشأن العلاقة مع إثيوبيا، والموافقة على استمرار بقاء القوات الإثيوبية في الصومال للمشاركة في مهام حفظ السلام.

ثانيًا: علاقة المركز بالهامش:

اتسمت العلاقة بين الحكومة الصومالية الفيدرالية وولايتي جوبا لاند وبونتلاند بالتوتر خلال الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك إلى رفض الولايتين الإصلاحات السياسية والدستورية التي اتخذها الرئيس "حسن شيخ محمود" بدءًا بتعديل النظام الانتخابي إلى التصويت المباشر بعد ٥٧ عامًا من آخر اقتراع أُجري عام ١٩٦٨، وذلك بديلاً عن نظيرتها غير المباشرة في عام ٢٠٠٠، كما أصدر رئيسي الولايتين "أحمد مادوبي" و"سعيد عبد الله" بيانات منفصلة أعربا فيها عن رفضهما تشكيل حزب سياسي جديد للرئيس (استتبع ذلك إصدار ١٥ من الشخصيات السياسية البارزة في الصومال بيانًا لرفض هذا الأمر)، بل واتخذا إجراءات مضادة، منها: إجراء الانتخابات الرئاسية في جوبا لاند دون موافقة الحكومة الفيدرالية، إلى جانب التحركات الخاصة بتشكيل تحالف سياسي جديد لمواجهة الرئيس الصومالي.

في المقابل، دافع الرئيس الصومالي عن الإصلاحات التي أجرتها الحكومة في النظام الانتخابي مشيرًا إلى أن تسجيل الناخبين بدأ فعلاً في العاصمة مقديشو لتمكين الشعب من انتخاب قادته.

ولا ينفصل الحديث عن العلاقة الحالية بين الحكومة الفيدرالية وولايتي جوبا لاند وبونتلاند، عن إشكالية العلاقة القائمة بين الأولى وبين إقليم أرض الصومال الذي أعلن انفصاله عن الدولة الأم في عام ١٩٩١، وتعثر المفاوضات الثنائية بين الحكومة الفيدرالية والإقليم الذي أجرى انتخابات متعددة الأحزاب بشكل منتظم كان آخرها انتخاب رئيس الإقليم الحالي "عبد الرحمن عيرو" واعتماد نظام حكم ونظام قضائي واقتصادي مختلف عن باقي الدولة الصومالية، مع تبني سياسة خارجية تسعى للحصول على اعتراف دولي بالإقليم كدولة منفصلة ومستقلة.

ونُشير في هذا الإطار إلى تزايد الحديث حول المقترح الخاص بتقسيم الصومال إلى ثلاث دول[1]، والترويج له كحل للمشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها الصومال، وذلك استنادًا إلى الاعتبارات التالية:

١- الادعاء بأن الصومال لم يعد دولة موحدة، بل أصبح ثلاثة كيانات منفصلة (بونتلاند – أرض الصومال – وسط وجنوب الصومال) في ظل عدم قدرة الحكومة الفيدرالية على تحقيق الاستقرار وتوحيد كافة الأراضي الصومالية تحت مظلة النظام الفيدرالي الراهن، وهو ما تعكسه الإجراءات السياسية والأمنية أحادية الجانب التي تتخذها الولايات بعيدًا عن الحكومة الفيدرالية.

٢- أن إقليم أرض الصومال يتبنى نظام حكم مختلف عن باقي الدولة الصومالية، ويقوم بإجراء انتخابات رئاسية ومحلية بشكل منتظم منذ انفصاله عن الدولة الأم عام ١٩٩١، كما أن الإقليم يستوفي كافة الشروط اللازمة لقيام دولة مستقلة، ولا ينقصه سوى الاعتراف الدولي الذي لم يتحقق حتى الآن.

٣- تعد ولاية بونتلاند إقليمًا مستقلاً منذ عام ١٩٩٨، ومنذ ذلك الوقت وتحافظ الولاية على قدر من الاستقرار السياسي، وعلى الصعيد الأمني، فقد أطلقت حملة أمنية وعسكرية عام ٢٠٢٤ لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي بعد أن تصاعدت أنشطته الإرهابية بالولاية، كما رفضت الولاية مشاركة القوات الفيدرالية في هذه الحملة، وتعتمد على الدعم العسكري الأمريكي لها في مواجهة تنظيم داعش.

ثالثًا: تحديات مكافحة الإرهاب:

تحاول الحكومة الفيدرالية الصومالية مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المرتبطة بتصاعد الأنشطة الإرهابية لحركة الشباب من جهة وتنظيم داعش من جهة أخرى، فخلال الفترة الأخيرة تصاعدت أنشطة حركة الشباب الموالية لتنظيم القاعدة إلى أن وصلت إلى العاصمة مقديشيو، ونفذت بعض العمليات الإرهابية في الولايات الجنوبية، عبر استهداف معسكرات الجيش الصومالي، وذلك في ظل استمرار محدودية قدرات قوات مواجهة الإرهاب، وعدم قدرة المؤسسات الأمنية والعسكرية على تحمل مسئولية حفظ الاستقرار الأمني بشكل منفرد، عقب انسحاب قوات حفظ السلام "أتميس" السابقة، وعدم بدء البعثة الجديدة "أوصوم" مهام عملها حتى الآن.

1 "Op-ed: Somalia's Path to Peace: Why three-state solution offers most realistic future", Addis Standard. 19 May 2025. Available at https://addisstandard.com/somalias-path-to-peace-why-three-state-solution-offers-most-realistic-future/

ومع استمرار التهديدات الأمنية لحركة الشباب في الصومال، تواجه عمليات حفظ السلام بالصومال العديد من التحديات المرتبطة بنقص التمويل بشكل رئيسي، لا سيما بعد إعلان الولايات المتحدة رفضها تمويل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومنها بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بالصومال "أوصوم"، وهو ما أدى إلى عدم بدء مهام عملها حتى الآن، الأمر الذي يؤثر بدوره على جهود مكافحة الإرهاب بصفة عامة، ومنح حركة الشباب هامش أكبر من الحركة والمناورة، بدليل تصعيد عملياتها الإرهابية خلال الفترة الأخيرة في إقليمي "شبيلي الوسطى" و"هيران".

ومع ذلك، فإن الحكومة الفيدرالية مهتمة بتنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدها الرئيس الصومالي "حسن شيخ محمود" منذ توليه السلطة عام ٢٠٢٢، والتي تهدف بشكل رئيس للقضاء على حركة الشباب، وتعتمد هذه الاستراتيجية على التعاون والتنسيق بين القوات الفيدرالية وقوات العشائر والدعم العسكري الأمريكي، وقد نجحت هذه الاستراتيجية إلى حد كبير في تكبيد حركة الشباب خسائر مادية وبشرية في صفوف مقاتليها في عدد من المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة حركة الشباب، ولكن لا تزال هذه الاستراتيجية تواجه بعض التحديات، والمرتبطة بقدرة حركة الشباب على البقاء والصمود في مواجهة العمليات العسكرية المكثفة التي تشنها القوات الفيدرالية والعشائر، وأيضًا الغارات الجوية الأمريكية على مواقع تمركزها داخل البلاد.

رابعًا: مسارات واتجاهات مُحتملة:

ارتباطًا بالمعطيات الراهنة، توجد بعض المسارات المحتملة بشأن مستقبل التحديات السياسية والأمنية التي تواجهها الحكومة الفيدرالية الصومالية، وذلك كما يلي:

١- استمرار الأزمة السياسية، وذلك استنادًا إلى عدة اعتبارات رئيسية، لا سيما رفض المعارضة السياسية، ورئيسي ولايتي جوبا لاند وبونتلاند "أحمد مادوبي" و"سعيد عبد الله" المشاركة في الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس الصومالي وإصرار المعارضة على شروطها الخاصة بالمشاركة في هذا الحوار، خاصةً فيما يتعلق بتأسيس منصة جديدة للتشاور الوطني لمناقشة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها البلاد في الوقت الراهن، ومع ذلك، فإن قيام الطرفين بإبداء مرونة في التعامل مع القضايا الخلافية من شأنه تحريك الأزمة الراهنة وحدوث انفراجة سياسية.

٢- احتمالية أن ينعكس التوتر السياسي حال استمراره على تأجيل الانتخابات المقرر عقدها مطلع عام ٢٠٢٦، لا سيما إذا استمر الخلاف السياسي بين الرئيس "شيخ محمود" وحكومته في مواجهة المعارضة الداخلية الرافضة للإجراءات الإصلاحية التي يحاول الرئيس "محمود" تنفيذها لتحقيق الاستقرار الداخلي في البلاد، خاصةً قانون الانتخابات الجديد الذي أقرته الحكومة والبرلمان بشأن إجرائها بنظام التصويت المباشر، والذي يصطدم بمطالب المعارضة بالعودة إلى النظام الانتخابي السابق.

٣- تصاعد الأنشطة الإرهابية في الصومال، واستغلالها لحالة التوتر السياسي بين الحكومة الفيدرالية وإقليمي بونتلاند وجوبا لاند، وعدم التوصل لتوافق سياسي بشأن الإصلاحات السياسية والدستورية اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام بالصومال "أوصوم".

وبشكلٍ عام، ترجح المعطيات الراهنة استمرار بعض مظاهر التجاذب السياسي بين الرئيس والمعارضة، واستمرار الهوة في علاقة الحكومة الفيدرالية بولايتي جوبا لاند وبونتلاند، في ظل سعيهما إلى تشكيل تحالف سياسي مناوئ للرئيس الصومالي، مع عدم استبعاد استمرار مظاهر عدم الاستقرار الأمني في ظل تصاعد أنشطة حركة الشباب الإرهابية، واستمرار المواجهات العسكرية بين القوات الفيدرالية الصومالية وبين الحركة.